



عصابة استعباد الفتيات السوريات في لبنان تغتصب 45 فتاة سورية «الذل المرير»

أولاً: المقدمة والمنهجية:

محتويات التقرير:

- أولاً: مقدمة وملخص تنفيذي.
- ثانياً: تفاصيل الحادثة.
- ثالثاً: التوصيات والاستنتاجات.
- رابعاً: المرفقات.
- شكر وتضامن.

لم يكن لأحد أن يتخيل هذا الحجم من العنف الجنسي تجاه اللاجئات السوريات في لبنان لولا صدور بلاغ شعبة العلاقات العامة لقوى الأمن الداخلي اللبناني، الذي صدر في يوم 31 آذار/ 2016، لتبدأ تتكشف معلومات وأخبار تتحدث عن شبكات عصابات متنافسة ومنتشرة تتاجر بأجساد تلك اللاجئات، وبصورة تشبه عمليات الاستعباد الجنسي التي يمارسها تنظيم داعش المتطرف، مارست تلك الشبكات عمليات تعذيب، وتشويه، واغتصاب، وإجهاض، واستعباد جنسي، وتهديد بفضح الضحايا ونشر صورهن وفيديوهاتهن عاريات، وغير ذلك من ممارسات سادية، مع فارق واحد عن تنظيم داعش، هو أن التنظيم يقر بمجيبته الوحشية على الأقل، ولا يهدد بفضح الضحايا ونشر الصور والفيديوهات.

إثر تلك الأخبار الصادمة، حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر ممثلها في لبنان التواصل مع الناجيات بهدف الاستماع للشهادة بشكل مباشر، وتوثيق تفاصيل ماجرى لهن، وفي هذا التقرير نعرض 4 شهادات لناجيات، ورواية لصحفي كان شاهداً على عمليات التحقيق في مفرزة «استقصاء جبل لبنان»، لقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير، ونحتفظ بأرشفينا على جميع عناوين الاتصال، كما قمنا بمراجعة الصور والفيديوهات التي انتشرت عبر المواقع الإلكترونية واليوتيوب، وقمنا بمقاطعتها مع روايات الشهود. تتشابه الشهادات من ناحية ظروف الاحتجاز، وأساليب التعذيب والعنف الجنسي والإرهاب، وإن كانت ظروف اصطيادهن والإيقاع بمن مختلفه وتتبع الظروف الاجتماعية لكل سيدة.

وصلنا إلى نتيجة أن هناك ما لا يقل عن 45 امرأة سورية تعرضن لعنف جنسي مستمر، من بينهن 8 فتيات دون سن الثامنة عشرة، حدث هذا في ناديين «chez Maurice» و«silver» اللذين تعود ملكيتهما لموريس جعجع، في منطقة المعاملتين في بلدة جونبة، وهي منطقة معروفة بانتشار الأندية الليلية، وذلك في الفترة الممتدة تقريباً من نهاية عام 2013 حتى آذار/ 2016.





تكشف روايات الضحايا وجود عصابة مدربة، أعضاؤها لبنانيون وسوريون وفلسطينيون، سنطلق عليها اسم «عصابة استعباد الفتيات السوريات» تستهدف فتيات من النساء بشكل مدروس ومنظم:

الفئة الأولى: الفتيات السوريات داخل سوريا، حيث يقومون بشكل منهجي بمحاولات مستمرة منذ سنوات لإقناعهن بالفرار من حجيم النزاع في سوريا، واللجوء إلى لبنان، عبر إغرائهن بوجود عمل وأجر محترم ينتظرهن، من خلال العمل في المطاعم اللبنانية، بعد عملية إقناع الفتاة وإقناعها، يقوم الوسيط السوري بنقلها إلى لبنان، حيث يتم استقبالها في فندق يقع بقضاء منطقة الكورة.

الفئة الثانية: تستهدف اللاجئات السوريات داخل لبنان، مستغلة ظروف اللجوء الصعبة، وتراجع مستوى الدعم المقدم من الأمم المتحدة، وتنتقي شبكة العصابة المنظمة ضحاياها بحبرة ودراسة مكثرة، وتعتمد على الحالات الأشد فقراً، وعلى من فقدت زوجها، وعلى من أهارت نفسيتها، وما شابه ذلك. بعد إقناع الفتاة يتم نقلها إلى أحد الناديين "chez Maurice – silver"، وتصبح الفتاة بمثابة محتجزة، يتم تهديدها وتعذيبها وإرهابها، ثم تجبر على ممارسة الجنس بكافة أشكاله مع زبائن النادي، وبالتالي تعرضت الفتيات لعمليات اغتصاب متكررة على مدى سنوات.

وعلى غرار عصابات المافيا قامت «عصابة استعباد الفتيات السوريات» بتحويل بعض الفتيات السوريات من معتصات إلى حارسات، وذلك مقابل إيقاف اغتصابهن من قبل الزبائن، ومقابل بعض الحوافر المادية والمعنوية، وقد سجلنا وجود 12 حارسة تحمل الجنسية السورية كن يقمن بتعذيب وإهانة الفتيات السوريات المحتجزات.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«لدينا نخوف حقيقي على مصير الفتيات الـ 45، فلا هنّ قادرات على العودة إلى سوريا، ولا هنّ قادرات على البقاء في لبنان، خوفاً من أن تقوم «عصابة استعباد الفتيات السوريات» باستهدافهن بالخطف أو التصفية، لا بد على المفوضية العليا للاجئين أن تتحمل مسؤوليتها في هذا الصدد، يجب تأمين الحماية لهن من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا بد من تأمين دعم نفسي وصحي وسكن آمن لهن في أقرب فرصة ممكنة، ويجب على الدولة اللبنانية حمايتهن في تلك الأثناء».

ثانياً: تفاصيل الحوادث:

بعد أن تمكنت إحدى الضحايا من الفرار، قامت بالاتصال بقوى الأمن اللبناني من هاتف أحد المارة، وبعد انقضاء ثلاث ساعات من التحقيق، تمكن الأمن اللبناني من اكتشاف بعض أماكن «عصابة استعباد الفتيات السوريات»، وبعض السيدات المحتجزات، حيث جرت المداخلة الأولى في 27/ آذار/ 2016 للأندية الليلية والشقق التي تستخدم لإيواء الفتيات، وألقت قوات الأمن اللبناني القبض على بعض عناصر «عصابة استعباد الفتيات السوريات»، وتم تحرير عدد من المحتجزات.

في 29/ آذار/ 2016 قامت قوات الأمن اللبناني بمداخلة عدد آخر من الشقق والشاليهات في بلدة جونية، وتمكنوا من تحرير عدد آخر من الفتيات، وإلقاء القبض على عدد من أفراد «عصابة استعباد الفتيات السوريات».

في يوم 31/ آذار/ 2016 أصدرت قوى الأمن الداخلي اللبناني بياناً أعلنت فيه كشف مفرزة استقصاء لبنان عن أكبر شبكة للاتجار بالبشر في منطقة المعاملتين في بلدة جونية.





بلغ حتى الآن عدد السيدات اللواتي تم تحريرهن 45 سيدة سورية، تعرضن جميعهن لعمليات اغتصاب وعنف جنسي ممنهج، إضافة إلى إرهاب وتعذيب جسدي ونفسي.

كما أَلقت قوات الأمن اللبناني القبض على بعض من أفراد «عصابة استعباد الفتيات السوريات»، وعلى الـ 12 حارسة. يبدو من دقة عمل هذه المجموعة، وثقتها وانتشارها أن هناك عدة مجموعات أخرى، لم يكشف عنها حتى الآن، وتقوم بذات النهج في استغلال الفتيات السوريات، وخاصة أن «عصابة استعباد الفتيات السوريات» اكتشفت في منطقة تعج بالأندية الليلية، ولم يكشف عنها إلا عندما تمكنت إحدى الضحايا من الهرب.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة أ.هـ، وهي من محافظة الرقة، كانت مقيمة في مدينة دمشق، أفادتنا بشهادتها، وكيف تم استدراجها إلى لبنان، ومشاهداتها في مبنى “chez maurice” :

”تواصل معي أحد الأشخاص (لن نذكر اسمه حرصاً على عدم هروبه من لبنان)، عندما كنت في دمشق وأغراني بالعمل في أحد المطاعم، خرجت من سوريا إلى لبنان في آذار/ 2014، كان بانتظاري، وحجز لي غرفة في فندق ”الكورة“ ليوم واحد، في اليوم التالي اصطحبني إلى نادي ”شي موريس“، حيث استقبلتني سيدة سورية تُطلق على نفسها اسم ”صوفيا“، وأخذت مني هاتفي وجواز سفري وجعلتني أنتظر في إحدى الغرف الداخلية للنادي، كانت الغرفة أشبه بالزنزانة وعلى بابها قفل حديدي، بعد ذلك دخل علي شخص شعره طويل ويبلغ من العمر قرابة 45 عاماً، ضربني وأرهبني ثم قام باغتصابي، وصورني بجواله عدة صور ومقاطع فيديو، وهددني بإرسال صور فاضحة إلى عائلتي في سوريا، ونشرها على الإنترنت، وقبل أن يغادر حذرني من الهرب والاحتماء بالشرطة وأجهزة الأمن، لأن كثيراً من الضباط والمسؤولين هم من زبائن النادي بحسب قوله. في اليوم التالي أجبرتني الحارسات على ارتداء ملابس خلّاعة، والصعود إلى صالة النادي حتى يختارني الزبائن من رواد النادي، كنا نستمر على هذه الحالة يوماً قرابة 15 ساعة، ونُجبر على ممارسة الجنس، أي يتم اغتصابنا ما بين 4 إلى 9 مرات يومياً من قبل زبائن النادي.

ولمزيد من تخويفنا وقمعنا كانت الحارسات المشرفات يقمن كل فترة بجلدنا وضربنا بعضاً خشبية ويطفئون السجائر في أجسادنا ويحرمونا من الطعام، ويوجهون لنا الشتائم وعبارات تُحط من كرامتنا، إضافة إلى عزلنا عن العالم الخارجي ومنعنا من التواصل.

حتى عندما نمرض يكتفون بتقديم المسكنات وأدوية الالتهاب ولا يعرضوننا على أطباء باستثناء طبيب النسائية الدكتور «رياض علم»؛ وذلك عند إجراء عمليات الإجهاض، لقد شهدت بنفسني تعرض 17 سيدة ممن كُنَّ معي لعمليات إجهاض قسري ناتج عن حملهن من زبائن مركز العبودية الجنسية الذي كنا فيه، بعض السيدات حملت عدة مرات، وبالتالي تعرضت لعدة عمليات إجهاض، تمت عمليات الإجهاض في مشفى الأرز بمنطقة جل الديب شرقي مدينة بيروت بإشراف الطبيب «رياض علم» وممرضة أخرى كانت تعمل معه بشكل مباشر».





السيدة م. ع، 25 عاماً، من محافظة حمص، أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشهادتها عن ظروف احتجازها والتعذيب الذي تعرضت له:

«أنا مقيمة في لبنان منذ عام 2010، متزوجة وليس لدي أولاد، في بداية عام 2015، استغلَّ شخص يُدعى أحمد شاهين وهو فلسطيني الجنسية حاجتي للعمل وعرض علي عملاً في مطعم في بلدة جونية، عند وصولي إلى هناك اصطحبني إلى نادي شي موريس وهناك التقيت بشخص يُدعى عماد الريجاوي سوري الجنسية، علمت بعد ذلك أنه المسؤول المباشر عن إجبار السيدات على ممارسة الجنس. بعد وصولي تمت مصادرة هاتفي مع كافة الوثائق الثبوتية التي كانت أحملها من قبل حراس كانوا موجودين في النادي، في بداية الأمر تم احتجازي في شقة بجانب النادي، وبدأت بعدها مرحلة عملي كفتاة ليل في النادي، كنا نمنع من التواصل حتى مع العاملين فيه، واقتصر تواصلنا فقط مع الحارسات وعماد ريجاوي وشركائه. كانوا يحتجزوننا في غرف صغيرة موزعة فيها أسرة حديدية وكأننا في معتقل، وفي كل غرفة 4 إلى 5 سيدات ولا يُسمح لنا بالخروج إلا للممارسة العمل أو الذهاب إلى طبيب النسائية. في كل يوم توجه لنا الشنائم من قبل الحارسات المشرفات علينا، أما التعذيب والضرب فكان نصيبنا لأتفه الأسباب، كإهمالنا في وضع المكياج أو عدم الاعتناء بمظهرنا أو عند حصولنا على مبلغ أقل من 10 آلاف ليرة لبنانية من الزبائن، لقد أذلونا بشكل لا يتصور».

تمكنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من التواصل مع (س. م)، البالغة من العمر 17 عاماً (تعتبر طفلة)، وهي من محافظة حلب وأفادتنا باستغلال زوجها لها وإجبارها على ممارسة الدعارة في نادي شي موريس:

«أقيم مع عائلتي في مدينة طرابلس منذ عام 2010، وفي بداية 2015 تزوجت من شخص أجبرني بعد الزواج على ممارسة الدعارة في نادي شي موريس بعد أن احتجزني ومنعني من التواصل مع عائلتي. تعرضت للضرب المبرح وللخنق ومحاولة القتل من قبل زوجي ومن قبل إحدى الحارسات بسبب رفضي للعمل، وعندما أيقنت باستحالة الهرب رضخت لمطالبهم وبدأت العمل في "chez Maurice"، في بعض الأحيان كانوا يأخذونني إلى منازل بعض الزبائن خارج بلدة جونية لإجباري على ممارسة الجنس واغتصابي مقابل المال، في نهاية 2015 علمت أنني حامل في الشهر الرابع ولكني لم أعرف ممن، أحضروا لي دواء لقتل الجنين، وسبب لي نزيفاً، ما اضطرهم لنقلي إلى عيادة الطبيب الذي أجرى لي عملية إجهاض، لم يسمحوا لنا باستخدام الواقيات الجنسية لأن ذلك لا يتمتع الزبائن. بعد ثلاثة أيام من عملية الإجهاض أُجبرت على العودة إلى العمل، لم نكن نعامل كبشر نحن في النادي مجرد سلع للبيع».





تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة (ر. ق)، 24 عاماً، وهي من محافظة حمص وأفادتنا عن ظروف احتجازها وتعذيبها:

«اضطرت للجوء مع زوجي وطفلي إلى مخيم البقاع في لبنان نهاية عام 2014، بعد أن تحولت منطقتنا إلى جبهة قتال بين النظام السوري وقوات المعارضة، وبعد أن فقدت عدداً من أفراد عائلتي. مكثنا 6 أشهر في المخيم، وكانت الأوضاع صعبة للغاية وظروف معيشتنا سيئة جداً، ثم انتقلنا إلى طرابلس حيث وجد زوجي فرصة عمل، وبعد 5 أشهر قررت العمل لمساعدة زوجي وبدأت أنشر في المنطقة عن حاجتي للعمل، وفي بداية 2016 جاء شخص سوري عن طريق امرأة سورية تعرفت عليها في طرابلس إلى منزلي، وأخبرني أنه بحاجة إلى عاملة في إحدى مطاعم جونية وكان الراتب مغرٍ جداً بالنسبة لوضعنا، كما أخبرني أنه يمكن لزوجي أيضاً العمل معي في جونية ولكن بعد ترتيب أوراق عملي وإصدار إقامة رسمية لي في لبنان، وافقنا أنا وزوجي على العمل، بعد نحو أسبوع اتصل بي الشخص وقال لي أنه يحتاج لحضوري الشخصي إلى جونية من أجل إجراء بعض الأمور المتعلقة بعقد العمل، ثم جاء واصطحبني معه إلى جونية وكنت بمفردي. بعد ساعات من وصولي احتجوني في أحد الشقق السكنية التابعة لعماد ربحاوي، والتقيت به، وقال لي أن عملي معه قد بدأ منذ وصولي إلى هنا، سألته عن العمل فقال أن عملي هو الدعارة، حاولت الخروج فمنعني الحراس وأخذوا مني حقيبي وهاتفني، وقال لي أنه دفع ثمنني، روجوته أن يدعني أذهب وأخبرته أن لدي طفلاً وزوجاً ينتظراني وماذا سيحل بهم وبسمعتهم إن عرفوا بعملتي، لكنه بدأ بالصراخ وضربني وطلب من الحراس أخذي إلى مكان إقامتي الجبرية في نادي سيلفر، وهناك أجبرت على ممارسة الدعارة وتعرضت للضرب والإهانة اليومية طوال ما يقارب ثلاثة أشهر، إلى أن تم تحريرنا من قبل الأمن اللبناني، لقد تدمرت حياتي لا أعرف ماذا سأفعل وإلى أين ألتجأ من المؤكد أن زوجي لن يقبل بي بعد كل هذا، وهو ليس ذنبي، بل ذنب من خطفني وألحق بي العار إلى الأبد».

تواصلنا مع الصحفي ربيع دمج، الذي زار مفرزة استقصاء جبل لبنان والتقى بالسيدات المحررات واطلع على التحقيق معهن وأخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«شاهدت آثار التعذيب الواضحة وخاصة في الأقدام على النساء، وقد رَوَيْنَ خلال التحقيق معهن ما تعرضن له من تعذيب وإهانة للكرامة وحرمانهن من عائلاتهم، كما كُنَّ سعيدات بالخلاص من الجحيم الذي كانوا به، لكن في الوقت نفسه كُنَّ خائفات من العصابات أولاً ومن عوائلهن والمجتمع ثانياً، لذلك طلبوا تغطية وجوههن خلال تصويري لهن، وعندما خرجت بهن إلى الشارع صدموا من ضوء الشمس، وجميعهن يحتجن لعلاج وإعادة تأهيل طويل».





ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تبين لنا أن أبرز أفراد "عصابة استعباد الفتيات السوريات" هم:

عماد ربحاوي - سوري الجنسية

علي حسين زعيتر - لبناني الجنسية

موريس جعجع - لبناني الجنسية

إيلي أبو رجيلي - لبناني الجنسية

أحمد شاهين - فلسطيني الجنسية

وبحسب القانون 164/2011، قانون معاقبة الاتجار بالبشر، الذي أقره مجلس النواب اللبناني في أيلول/ 2011، فيجب «التمييز بين مرتكب الجريمة، أي الفاعل، والشركاء والمتدخلين فيها من جهة، وبين ضحايا هذه الجريمة من جهة أخرى».

إن التفريق بين مرتكبي جرم الاتجار بالبشر والضحايا ضروري لأن قانون معاقبة جريمة الاتجار بالأشخاص ينص في الوقت ذاته على إجراءات وضعت خصيصاً لحماية ضحايا هذه الجريمة والشهود عليها.

وبالنسبة للوصف القانوني المنطبق على فعل من أقدم على الاتجار بإنسان، لبنانياً كان أم أجنبياً، واستغلاله في «الدعارة» وهي، أي «الدعارة أو استغلال دعارة الغير أو الاستغلال الجنسي هي أحد أوجه أو مظاهر الاستغلال التي تعددها المادة 586 (البند 1) من القانون 164»، تنص المادة 586 (البند 4) على أنه «يعاقب بالاعتقال مدة 15 سنة، وبالغرامة من 300 ضعف إلى 600 ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور، إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة 586 (البند 1). وتنص هذه المادة على معاقبة أي جرم تم:

1. بفعل جماعة من شخصين أو أكثر ترتكب أفعالاً جرمية سواء في لبنان أو في أكثر من دولة.

2. إذا تناولت الجريمة أكثر من مجيء عليه.

وفي هذه القضية هناك تعدد بين فاعل وشريك ومتدخل ومُجني كما تعدد الضحايا، ما يجعل المادة 586 (4) منطبقة بالنسبة لجهة نوع الجريمة وتعدد الفاعلين وتعدد الضحايا أيضاً.

وتتعامل المادة 586 (المادة 8) مع حالة السيدات ضحايا "عصابة استعباد الفتيات السوريات" بصفتهم كنّ يقمن بعمل يعاقب عليه القانون، أي البغاء. وتنص هذه المادة على أنه: يعفى من العقاب المجني عليه الذي يثبت أنه أرغم على ارتكاب أفعال معاقب عليها في القانون أو خالف شروط الإقامة أو العمل، ويجوز لقاضي التحقيق أو للقاضي الناظر في ملف الدعوى، بموجب قرار يصدره، أن يميز للمجني عليه الإقامة في لبنان خلال المدة التي تقتضيها إجراءات التحقيق. وهذا يعني أنه على السلطات اللبنانية منح إقامات للنساء الضحايا إلى حين محاكمة المجرمين المتاجرين بهن.

وبالنسبة للكوار الطبية التي ساهمت في إجراء عمليات الإجهاض، يعتبرهم القانون متدخلين في جريمة الاتجار بالأشخاص وفقاً للمادة 219 من قانون العقوبات التي تحدد وجوه التدخل في الجريمة.

ووفق القانون يعاقبون عقوبة جنائية وتنزل بهم عقوبة الفاعل الأساسي بعد تخفيض مدتها من السدس حتى الثلث.





وبالنسبة للضحايا السيدات اللواتي أُحِلنَ إلى جمعيات للإيواء، ينص القانون على أن وزارة العدل تتعاقد وفق المادة 586 (البند 9) مع جمعيات أو مؤسسات متخصصة لتقديم المساعدة والحماية لضحايا الجرائم.

كما ينص القانون نفسه 586 (10) على وجوب مصادرة المبالغ المتأتية عن جريمة الاتجار بالأشخاص وإيداعها في حساب خاص لمساعدة ضحايا هذه الجرائم.

التوصيات:

إلى الحكومة اللبنانية:

- تأمين حماية ورعاية الناجيات من الاغتصاب والعنف الجنسي، عبر وضع حراسة على المراكز التي تؤويهن.
- العمل بأقصى جهد ممكن للكشف عن ارتباطات وتشعبات «عصابة استعباد الفتيات السوريات» فلا بد من أن مئات الضحايا ينتظرن الكشف عن مصيرهن والإفراج عنهن، ومازلن يخضعن لعبودية شبيهة بالتي كشف عنها التقرير.
- إنزال أقصى العقوبات الممكنة بـ «عصابة استعباد الفتيات السوريات» وتجميد كافة النشاطات والأرصدة الغير مشروعة وحتى المشروعة منها لأنها تستخدم كغطاء لتمويل ودعم الأنشطة الغير مشروعة.
- فضح «عصابة استعباد الفتيات السوريات» ونشر صورهم في وسائل الإعلام بعد انتهاء التحريات وإلقاء القبض على بقية شبكات الإجرام.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- توثيق حالات استعباد الفتيات السوريات في لبنان وإصدار تقرير وبيان تفصيلي يفضح مرتكبي الجرائم ويطالب بحقوق الضحايا.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

- تعويض الضحايا بأكبر قدر ممكن نفسياً ومادياً، وإعطائهم أولوية في جميع أشكال المعونات والمنح.
- المطالبة بتحسين ظروف اللاجئين السوريين في لبنان بشكل عام، يحميهم من الوقوع في شبكات الاتجار بالبشر.

مجلس الأمن:

- إصدار بيان إدانة بحق ماجرى للمواطنات السوريات، ومتابعة الحكومة اللبنانية للإيفاء بتعهداتها وفقاً لقانونها الداخلي وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- تحميل النظام السوري المسؤولية الرئيسة عما يحصل للمواطنين السوريين، بعد عقود طويلة من الاستبداد ونهب ثروات البلاد كما كشفت وثائق بنما من تهريب 48 مليار دولار، ثم الحرب المروعة التي شنها على جميع مكونات المجتمع السوري منذ آذار 2011 ومازالت مستمرة حتى الآن.



رابعاً: المرفقات والملحقات:



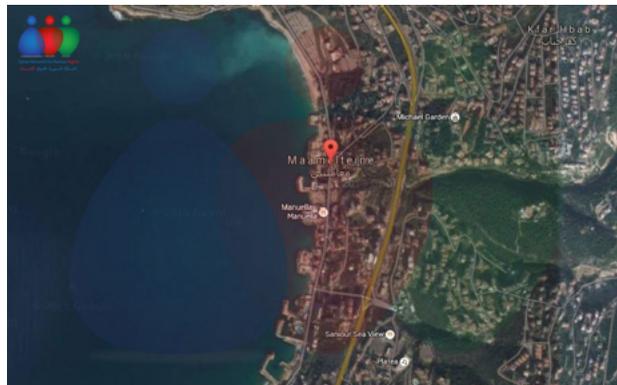
مقطع فيديو للسيدات وهن في مفرزة استقصاء جبل لبنان، وآثار التعذيب على أجسادهن، ويظهر المقطع بناء ناديي شيزموريس وسيلفر بعد مدهمتهما من قبل الأمن العام اللبناني.

صورة تظهر آثار جروح سحجية وتورم في منطقة تحت الركبة ناتجة عن الضرب بعصا وسوط حديدي لإحدى ضحايا العبودية الجنسية في لبنان.

صورة تظهر العصا الخشبية والسوط الحديدي الذي كان يستخدم في تعذيب وضرب السيدات.



صورة من خرائط غوغل توضح مكان المنطقة التي حصل فيها الاحتجاز والعبودية الجنسية لسيدات سوريات في لبنان.



مقطع فيديو ج 1 يظهر روايات بعض النساء ضحايا العبودية الجنسية في لبنان.



مقطع فيديو يظهر تعرض إحدى النساء الضحايا للتعذيب من قبل المدعو عماد الرجحاوي.



مقطع فيديو ج 2 يظهر روايات بعض النساء ضحايا العبودية الجنسية في لبنان.



رابط يظهر بيان قوى الأمن الداخلي



شكر وتضامن

خالص الشكر للضحايا والشهود الذين أغنت رواياتهم التقرير وكل التضامن معهم لتحقيق العدالة لقضيتهم.

